

إعادة موضحة التعاون الثقافي الدولي حول الابداع المحلي

فردينان ريشار

لا بدّ من إعادة النظر في الاستراتيجية الدبلوماسية الثقافية الفرنسية: فهي ما زالت تعتمد على مبدأ عظمة الثقافة "الوطنية" الذي أبصر النور خلال الحقبة الديغولية. إذ يجب ألا تعتمد هذه الاستراتيجية على علاقات "ثقافية" ثنائية، بل أن تركز على تعاون دولي حريص على البيئة، يستثمر على المدى البعيد في الإنسان، والابداع، والكرامة، واحترام الأجيال الجديدة.

يمكن فهم علاقات فرنسا الثقافية الدولية من خلال تحليل سريع للاستراتيجيات الموضوعة حالياً في بلدان الخليج والقرارات الناتجة عنها¹.

وضعت كلّ دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي استراتيجية تطوير خاصة بها على المدى البعيد (الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030، رؤية الكويت 2035، رؤية قطر الوطنية 2030، رؤية سلطنة عُمان 2040، رؤية المملكة العربية السعودية 2030)، فيما قدّمت الإمارات العربية المتحدة من جهتها مقاربات خاصة لكلّ إمارة (رؤية أبو ظبي 2030...).

تعرض هذه الاستراتيجيات قبل كلّ شيء أهدافاً عامةً. على سبيل المثال، تشكّل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الإطار الاستراتيجي الأساسي المحدّد من قبل الأمير محمّد بن سلمان في نيسان/أبريل 2016 من أجل الحدّ من التبعية لبتروال المملكة، وتنويع الاقتصاد، وتطوير بعض القطاعات العامة مثل الصحة، والتربية، والبنى التحتية، والترفيه، والسياحة. تسعى المملكة، من ضمن الأهداف المرجوة، إلى زيادة التجارة الدولية غير البترولية، بالإضافة إلى الترويج لصورة "ألطف" وأكثر "علمانية". من أجل تطوير الاستراتيجيات هذه، تلجأ بلدان الخليج إلى شركات استشارية دولية في ميدان الإدارة وتدفع لها عشرات ملايين الدولارات لمضامين تكون في أغلب الأحيان "منسوخة" عن دراسات مماثلة بيعت لجيرانها، مع إجراء بعض التعديلات لتتوافق مع الإطار المحلي، وإضافة بعض المساهمات لخبراء حول مواضيع محدّدة. يساهم تمثّل عدد كبير من الرسميين في إدارات دول الخليج بماضي مهني في هذه الشركات في إرساء نوع من "المحابة" (من دون أن يبلغ الأمر حدّ تضارب المصالح)، ما يعزّز أحادية آليات العمل واستخدام لغة تكون في معظم الأحيان مبهمة بالنسبة إلى سائر الناس. في هذا السياق، تبدو صياغة تقارير التقييم، التي تخضع لمجموعة كبيرة من مؤشرات الأداء الرئيسية، بعيدة كلّ البعد عن الواقع وعن حاجات الميدان.

لم تُقصّ الثقافة عن أولويات الاستراتيجيات الوطنية المتكاثرة هذه. كانت المملكة العربية السعودية من أحدث البلدان التي خاضت غمار هذا الميدان، مع تأليفها لجان ثقافية جديدة عديدة في بداية سنة 2020 تتناول مواضيع الأدب، والنشر والترجمة، والأزياء، والأفلام، والتراث، وفنون العمارة والتصميم، والفنون

¹ تتبّع أفكاره عن احتكاكي ببعض الفنّانين والقيمين الثقافيين، بشكل خاص في العالم العربي، والشرق الأوسط وإفريقيا، لكوني عامل ميداني، مطّلع منذ عقود عدّة على واقع التنمية الثقافية والفنية إلى جانب لاعبين محليين. هي تنتج أيضاً عن مشاركتي سنة 2013، بصفتي شخصية مؤهلة، بتقرير ديوان المحاسبة حول الشبكة الثقافية لفرنسا في الخارج، وعن نشاطي كمسؤول عن مجلس خبراء الصندوق الدولي للتوّع الثقافي للأونيسكو بين سنتي 2010 و2015.

البصريّة، والمتاحف، والمسرح والفنون الأدائيّة، والمكتبات، والموسيقى، وفنون الطبخ. تجدر الإشارة إلى ندرة إبداع هذه اللجان في توصياتها، إذ تعتمد بشكل أساسي على مبادرات قديمة: بناء متاحف من قبل مهندسين معماريين مشهورين، إطلاق مهرجانات راقية (ومكلفة) لفنانين دوليين، التأسيس لشراكات ثنائيّة تشجّع على استثمار في ميدان السياحة الجماهيرية...

قد تراودنا شكوك حول مدى نجاح هذه الاستراتيجيات الوطنيّة في دول الخليج على المدى الطويل، إذ لا تركز على بروز "إبداع جديد" محليّ أو على تطوير ثقافيّ يطال جميع طبقات السكّان.

فنانون لاجئون بأعداد متزايدة

تواجه دول الخليج اليوم شحًا في المحترفين في صفوف مواطنيها، نظرًا لعدم استثمارها في التدريب على الصناعات الثقافيّة والابداعيّة، ما يرغمها على استقدام فنانين وقيمين ثقافيين أجانب. في المملكة العربيّة السعوديّة، تتطلّب مشاريع ضخمة قيد التنفيذ لحدائق أو محميّات (العلّي²، بمساحة توازي بلجيكا، أو نيوم، وهي منطقة حرّة للسياحة والترفيه محاذية لمصر)، و متاحف، ومهرجانات... توافر عدد كبير من أخصائيّ العالم الإبداعي (والترفيهي). بالإضافة إلى ذلك، ستضطر دول الخليج - شأنها شأن الشركات المتواجدة فيها - إلى تشكيل "قوة ضاربة" مبتكرة، وهي حاليًا غير كافية بين مواطنيها، في ظلّ ضرورة تأمين مكانتها على المدى البعيد على خريطة صناعات المحتوى (التي تشكّل حاضرًا ومستقبلًا قطاعًا اقتصاديًا عالميًا ذات أولويّة في حقبة ما بعد البترول). نتيجة لذلك، في الصناعات الثقافيّة والابداعيّة كما في قطاعات أخرى من اقتصادها، ستلجأ إلى "استقدام" مبدعين من دول أخرى من العالم العربي (المغرب، لبنان، مصر)، ولكن أيضًا من شبه القارة الهنديّة، وأفريقيا جنوب الصحراء، وبعض الدول الأوروبيّة، لا سيّما دول البلقان، التي يهاجر مواطنوها إليها اليوم بأعداد ملفتة.

الإطار التاريخي للعلاقات الثقافيّة الدوليّة لفرنسا

في هذا الإطار، يمكننا أن نتناول العقيدة المطبّقة حاليًا من قبل السلطات الفرنسيّة على مستوى التبادل الثقافي الثنائي مع بلدان الخليج.

انطلاقًا من وجهة نظر مصقولة على مرّ الزمن في الميدان، يمكن تحديد ثلاث مراحل متتالية سمحت بالوصول إلى الوضع الجيوسياسي الحالي.

(1) تزامن إنشاء وزارة الثقافة الفرنسيّة سنة 1958 مع نهاية الاستعمار، والخروج من القيادة المتكاملة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ومقاومة البعد الثقافي لمخطّط مارشال (هوليوود...). حلّت هذه الوزارة مكان بعثة الفنون الجميلة التي كانت مرتبطة بوزارة التربية الوطنيّة، ما أدّى إلى تقليص للمقاربة الاجتماعيّة

²www.connaissancedesarts.com/monuments-patrimoine/alula-loasis-qui-valait-15-milliards-de-dollars-le-projet-pharaonique-de-larabie-saoudite-pour-creer-un-nouveau-centre-culturel-mondial-11156589/

الثقافية (التربية الشعبوية)، ولكن أيضًا، نتيجة لذلك، لمهمة مواكبة التنمية الثقافية للدول خارج أوروبا. كانت هذه الأخيرة مذكورة في النظام التأسيسي للجمعية الفرنسية للعمل الفني، سلف المعهد الفرنسي. تراجعت هذه تدريجيًا لصالح مهمة إشعاع الثقافة الفرنسية، وتطبيق ما بات يُسمى "الدبلوماسية الثقافية"، ما أخضع هذه المهمة عرضيًا لأهداف تواصل ودعم لغزو أسواق خارجية (تسليح، سيارات...)، ولكن أيضًا ضمّ الفرانكوفونية للنخب المستقبلية في مستعمراتنا السابقة.

(2) في ظلّ تطوّر البناء الأوروبي، تعارضت هذه الاستراتيجية "الديغولية النزعة" (التي يمكن تفهّمها في حينها) التي تحمل صورة "وطنية" للثقافة الفرنسية المنفتحة على العالم، مع الأهداف الأوروبية الساعية إلى "فيديرالية نسبية"، التي نُظر إليها في أعلى مستويات الدولة على أنّها تهديدٌ من شأنه أن يُشجّع لا محال على بروز أوروبا المناطق على حساب أوروبا الدول.

هذا ما يُفسّر الاعتراض العارم الذي صدر عن الممثلين الوطنيين الفرنسيين لمهنيي الثقافة عندما حاولت بعض الشبكات الأوروبية تعديل قاعدة الإجماع في ميدان الثقافة خلال مفاوضات اتفاقية ماستريخت، ولكن من دون نجاح. هي ردّة فعل منبثقة من زمن ولّى... من هنا، على الأرجح، التوتر الخافت ولكن الحقيقي، الناتج عن الرغبة المتنامية لبعض السلطات المحليّة الفرنسية (المدن الكبرى، المناطق الأوروبيّة) في السيطرة على مساهمهم "الدولي"، لا سيّما الثقافي، من خلال التحرّر من السياسة الخارجية الوطنيّة، السيادة بامتياز. في هذا السياق، من المثير للاهتمام مقارنة المقاربات الاستراتيجية المختلفة لمعهد غوته وللمعهد الفرنسي.

(3) أمّا المرحلة الثالثة من هذا التطوّر، التي كان لها وقع دراماتيكي على القيمين الثقافيين والفنانين الشباب، فتمثّلت بالتسونامي الذي نتج عن عولمة المحتويات. على الرغم من أنّها كانت مثقلة بالتهديدات، يُسجّل لها أنّها أعادت طرح مفهوميّة من يتحكّم بأفعال الميدان الثقافي وأمواله. في ساحة معركة صناعات المحتوى، برزت بعض التغييرات الجذرية بشكل مفاجئ، مُظهرة رموزًا قويّة.

على سبيل المثال، على نتفليكس، لم تعد أكبر النجاحات التجارية اليومية أنغلوساكسونية المصدر، بل باتت من نصيب الانتاجات الناطقة باللغة الاسبانية، تدعمها شركات من هذه المنطقة اللغوية. حتّى اليوم، بات النجاح التجاري الأوّل للموسيقى الشعبوية في الولايات المتّحدة من نصيب فرقة من كورية الجنوبية، بانتاج كوريّ. كان الأمر من رابع المستحيلات في سنة 2015...

بالإضافة إلى ذلك، بات إنتاج التبادلات الثقافية العالميّة اليوم مدعومًا بشكل كبير من قبل الشبكات الاجتماعيّة ومن يتحكّم "بأسرار التوزيع": غافام (غوغل، أمازون، فايسبوك، آبل، مايكروسوفت)، ولكن أيضًا صناديق استثمار، ومجموعة متنوّعة من الشركات المتعدّدة الجنسيّات، من دون أن ننسى ما يجري في كواليس الدولة من مراقبة دائمة للتلاعب بالشبكات الاجتماعيّة؛ من الساذج الاعتقاد أنّ الدول

التوتاليتارية الأجنبية وحدها هي من تحتكم إليها. يصبح إذن هؤلاء "اللاعبون" المتعدّدون "عقائديين"، اعترفوا بذلك أو لم يفعلوا، في الضراء أكثر منه في السراء³.

أخيرًا، إلى جانب وكالات التعاون الثقافي الأوروبية التقليدية⁴ الكبرى، تبرز دول⁵ جديدة تستعدّ لوضع "سياسات دبلوماسية ثقافية" هجومية، لا بل عدائية، بالكاد تخفي أهدافها السياسية والتجارية. مهما كان تقييمنا لهذه الأنماط، هي فعلية ومبرمة. في حال رغب المرء أن يبقى "مؤثرًا" صامدًا في التركيبة العالمية، عليه ليس فقط "التأقلم معها"، بل أيضًا "مخالفتها".

"التحوّل الكبير"

في حين تظهر في الأفق إعادة النظر الشاملة والمؤلمة والحتمية بالحوكمة الدولية، من الضرورة بمكان اعتماد الدقة في تحديد "العولمة": في ظلّ التحديات العالمية الكبيرة، لا يمكن لأيّ بلد أن يجد الحلول منفردًا، المستحيلة من دون "العيش المشترك" واحترام التنوع الثقافي، وهما مفتاحين لا مفرّ منهما. يعتمد ذلك على تعاون ثقافي دولي سليم في إطار من الاحترام المتبادل.

في حال تميّز هذا التعاون بالإغناء متبادل وعادل، لا شك أنّ مساهمة الثقافات الفرنكوفونية ستكون ذات فائدة كبرى، إذ تحمل مهارات مبدعة، ومنهجيات، ومدارس فنّانين، و"أرشيف دولي" سيشكل اختفاءه كارثة للإنسانية، شأنه شأن تماثيل بوذا في باميان، وآلهة ما قبل العصر الإسلامي في الشرق الأوسط، والطبول المقدّسة لشعوب سامي.

يبدو أنّ شرط إنقاذها يتطلّب فصلًا صريحًا عن "الدبلوماسية الثقافية". لا يعني ذلك إعادة النظر بشرعية الدبلوماسية: يبقى دورهم لا غنى عنه وقيّمًا في ميدان الحلّ السلمي للنزاعات. كما تبقى جميع المقاربات التي يتمتّعون بها، بما في ذلك الثقافة، شرعية. لكن ألا يجب أن يكون أول المعنيين بالتعاون الثقافي الدولي مهنيي الثقافة والفنون؟

لندكر أنّ فرنسا الأنوار هي من أشرس المدافعين عن مؤتمر سنة 2005 للأونيسكو حول حماية تنوع التعبيرات الثقافية والترويج لها، وبالطبع عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁶. وفقًا لهذا المعيار، وقبل الشروع في علاقات "ثقافية" ثنائية مع أنظمة تعترتها نسب متفاوتة من الاستبداد لأغراض لا تمتّ بالثقافة بصلة، من الضرورة بمكان مساءلة شروط تعاوننا الثقافي الدولي واستراتيجياته بشكل علني، وإعادة النظر "بلغتنا"، و"مهامنا"، والاستثمار على المدى الطويل في الإنسان، والابداع، والكرامة الإنسانية، واحترام الأجيال الجديدة.

Alexandre Piquard, « Amazon Prime Video poursuit une stratégie offensive dans les contenus », *Le Monde*, 23³ mars 2021 : https://www.lemonde.fr/economie/article/2021/03/23/amazon-prime-video-poursuit-une-strategie-offensive-dans-les-contenus_6074141_3234.html

⁴ المجلس البريطاني، معهد غوتيه، المعهد الفرنسي.

⁵ الصين، روسيا، ولكن أيضًا تركيا، كوريا الجنوبية، إفريقيا الجنوبية، البرازيل...

⁶ المادة الأولى: "يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق". تعني المساواة في الكرامة عدم وجود ثقافة مهيمنة...

على مستوى الاستراتيجية الوطنية أو الأوروبية، يبدو اليوم أنه لا مفر من استثمار مسؤول بيئيًا (يعتمد على المنطق والاقتصاد) على المدى الطويل، يركز على مؤشرات قياس أثر مقبولة ومستدامة، وهو وحده يصلح للتبادلات الثقافية الدولية.

على جبهة الأجيال الجديدة، ألا نشهد تراجعًا في "شعبيتنا" في صفوف شباب البلدان الموصوفة بالنامية، وهي البلدان التي تشكّل الأرض الخصبة للصناعات الثقافية والابداعية، والتي لا يمكن مقارنتها على المستوى الجغرافي بالقارة العجوز؟ على الرغم من التصميم المثير للدهشة لجان نوفيل، هل سيقبل اللوفر أبو ظبي (من هم زواره؟) حركة الجزر هذه؟ ما هي هديته، سوى أنه يشكّل ورقة تين تخفي أهداف أخرى مباشرة بعيدة كل البعد عن الثقافة، أو أداة سياحة جماهيرية؟

بعض اقتراحات لشراكات ثقافية بين بلدان الخليج وفرنسا و/أو أوروبا

في حال رغبتنا بإنقاذ أعجوبة التنوع الثقافي الغني للقارة الأوروبية، ووضعها بتصريف العالم على أنها مورد مشترك من دون أي عجرفة، وفصلها قدر الإمكان عن حسابات "الهجرة الانتقائية" المقيمة التي تشكّل نهبًا مخزٍ للعقول المبدعة شأنه شأن نهب المواد الأولية، علينا طرح "اقتراحات مضادة" ذات صلة، ومستدامة، بعيدًا عن مقاربة "من أعلى الهرم إلى أسفله" العزيزة على قلب مهندسي السياسات عندنا، ثقافية كانت أم لا – والتي تعتمد على الاستماع العام للمهنيين و"المؤيدين" (كلمة "المستهلكين" مهينة في هذا الاطار). يتطلب الأمر وقتًا، وأحلافًا، وشراكات تعاون تتخطى الحدود الوطنية، والتميز الفتي الفرنسي، والدفاع عن الفرنكفونية، وردّة فعل مركزية للسيادة الوطنية. بشكل خاص، يمكن بواسطة هذه الأداة المجددة إقامة تعاون كريم ومثمر مع دول الخليج.

يمكن لشراكة ثقافية مثمرة ومستدامة بين فرنسا و/أو أوروبا وبين دول الخليج أن تعتمد الأشكال التالية، وذلك على سبيل البحث:

- شبكة مساحات تعاون مشترك تُوضع بتصريف الشباب المبدع في دول الجنوب.

تبرز الطاقات الابداعية العظيمة لدول الجنوب. ستصبح في يوم من الأيام مركز العالم، وهي اليوم محطّ أطماع. يمكن أن تُشكّل الشبكة المتميزة للمعاهد الفرنسية بيئة ملائمة من أجل تأسيس مساحة عمل مشتركة عالمية، موضوعة بخدمة شباب هؤلاء السگان، من خلال نقل استراتيجيتنا نحو رؤية على المدى الطويل، تتمتع بقدر أكبر من الانسانية، والبصيرة، ولكن أيضًا "الربحية". من الملائم ردها ببرنامج تنقل (تبادل متعاونين، اجتماعات شبكات، أسواق منتجين، تشارك موارد...)، من دون تحديد لغة أو جنسية. يُمكن تبني هذه المبادرة على المستوى الخيري والاقتصادي من قبل تجمع يضمّ أوروبا ودول الخليج.

- "مصرفنا": اعتماد تعاضدي وآليات مالية جديدة

تواجه أغلبية حاملي المشاريع الفنية والثقافية في البلدان الموصوفة بالناشئة بصعوبات ضخمة في علاقاتها مع القطاع المصرفي. لا يمكن تطبيق علاقة العميل مع المصرف في صيغتها الغربية في هذه البلدان. فعدد كبير منهم لا يستطيع فتح حساب مصرفي. هم إذن خاضعون لنظام "يستغل" مساعدات

النظام، أو، في حال غيابها، مساعدات أجنبية. يبدو من الملحّ تجديد/استقلالية مسألة النفاذ إلى الاعتمادات، الذي يمكن أن يكون تعاضدياً، ومدعوماً أصلاً من قبل صندوق يغدّى من قبل دول الخليج وفرنسا/أوروبا. توجد نماذج في قطاعات أخرى غير الاقتصاد الثقافي والابداعي: فلنعتمدها.

- منصّة تعليم فيّ على شبكة الانترنت

تُظهر مراقبة قطاعات المحتوى أنّ التعليم عبر شبكة الانترنت يشهد تنافساً عالمياً شرساً. يبدو السبب بسيطاً: يعاني عددٌ متنامٍ من البلدان "الفقيرة" من نقص في القدرة على تأمين تعليم عامّ ذات نوعية فتُوجّه تلك الدول مواطنيها نحو عروض خاصة للتربية على شبكة الإنترنت، تكون مكلفة بالنسبة إلى المستخدمين، واقتصادية بالنسبة إلى هذه الدول. يكون هذا "التعليم" في أغلب الأحيان ذات نوعية متوسطة، لا بل دون المستوى المطلوب، وتتميّز المنصّات هذه بندرة عرضها التربوي الفتي، لا بل بغيابه. يمكن لمنصّة افتراضية مخصّصة للتربية الفنيّة للسكان الشباب في بلدان الجنوب أن تُقدّم حسنات متعدّدة ومستدامة. ويمكن أن تموّل من قبل فرنسا/أوروبا ودول الخليج.

- منصّة عالميّة للتوثيق

كما في باقي دول العالم، نلاحظ نقصاً في الاحتفاظ بالسرديات، والتقارير... المرتبطة بالإنتاجات الفنيّة والثقافية في دول الجنوب. عندما لا يجري التخلّص منها، تنتهي أغلبية تقارير الأنشطة على رفوف حيث لن يقرأها أحد. ينتج عن ذلك خسارة لا تقدّر في المهارات، والخبرة، ما يؤدّي فعلياً إلى هدر للموارد الماليّة الهامة (وفي أغلب الأحيان العامّة). من الضروري وضع نظام فعّال وتعاوني. تبرز بعض المبادرات القائمة، نذكر منها على سبيل المثال منصّة غلوبال غران سانترال⁷. لكنّ أداة كهذه يجب أن تكون واسعة، وعصريّة، وموثوقة إلى أقصى حدّ، ما يعني أكلافاً على مستويي الموارد البشريّة والصيانة. هنا أيضاً، يكون للالتزام المشترك أفضل النتائج.

حتّى ولو لم تستخدم الأجيال الشبابيّة لغات أسلافها ومقارباتها، لا يعني ذلك أنّها تملك رؤية ساذجة وغير متطورة لموازن القوى التي توجّه مستقبل الكوكب، لا سيّما الشباب المنبثق من دول الجنوب، خاصّة وأنّه تفوّق عددياً وتربوياً. اليوم، حتّى ولو استُبعدت هذه الشريحة من دوائر السلطة، فهي تراقب ولا شيء يفوتها. سوف نكون محظّ مساءلة. كما يعلم الجميع، نادراً ما تتبّع الثورات والاستحقاقات التجاريّة التوقيت عينه.

يمكن "للعيش المشترك"، الذي تفتخر فرنسا بدافعها عنه، والذي يتطلّب بالضرورة احترام التنوّع الثقافي، أن يجانب/يستبدل "الامتياز الثقافي الفرنسي". إذ أضحي هذا الأخير أكثر فأكثر غير مفهوم من قبل غير الفرنكوفونيين، وهم باتوا يشكّلون الأكثرية في صفوف شباب دول الجنوب. بمقدوره أن يصبح هدفاً نبيلاً وعالمياً تقترحه فرنسا و/أو أوروبا. للمفارقة، يستطيع أن يكون له أفضل وقع بالنسبة إلى بروز العالم الفرنكوفوني في نهاية المطاف. لا شكّ أنّ ذلك يتطلّب الكثير من البراعة. إنّ خيار عامّ، لا يرتبط بالوكالات الاستشاريّة الدوليّة.

